

بريطانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ – ٢٠٠٥ (*)

علي محافظة (***)

أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية، كلية الآداب، قسم التاريخ.

- ١ -

تتناول الدراسة أثر الحرب العالمية الثانية في بريطانيا بوجه عام، وفي سياستها العربية بوجه خاص، ومن ذلك أثرها في الاقتصاد البريطاني، والاعتماد الكبير على الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد تلك الحرب لإنعاش الحياة الاقتصادية البريطانية، وما كان للوضع الاقتصادي والمالي من تأثير في الموقف من القواعد العسكرية البريطانية في آسيا وأفريقيا وفي البحار والمحيطات، والتفكير في سحب الكثير من القوات البريطانية المنتشرة في مختلف بقاع العالم وإعادتها إلى الوطن الأم، لتخفيف من الأعباء المالية المترتبة على خزانة الدولة.

ويشمل الموقف البريطاني من الوحدة العربية في المشرق العربي بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٥٤، الجدل الذي دار في وزارة كليمنت أتلي العمالية حول مصير الإمبراطورية البريطانية ومستقبلها؛ هذا الجدل الذي استمر حوالى ثلاث سنوات، وانتهى في ربيع ١٩٤٧، بعد سحب القوات البريطانية من اليونان، وإقرار استقلال الهند وباكستان، وعرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، لصالح الإبقاء على القواعد العسكرية البريطانية في الوطن

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر، تحت العنوان نفسه، عن مركز دراسات الوحدة العربية. والمصادر والمراجع الخاصة بمعلومات هذه الدراسة، مذكورة في قائمة مراجع الكتاب، ويندرج هذا الكتاب في إطار مشروع مركز دراسات الوحدة العربية لدرس مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية. وكان قد صدر عن هذا المشروع عدد من الدراسات خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد اعتمد الباحث على وثائق أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، وعلى المذكرات الشخصية للساسنة البريطانيين والأمريكيين، والمؤلفات والدراسات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، ناهيك عن الكثير من الوثائق الرسمية العربية والمذكرات الشخصية للعديد من القادة السياسيين العرب، والمؤلفات والأبحاث المنشورة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية المتصلة به (المحرر).

ali.mahafzah@ju.edu.jo.

(***) البريد الإلكتروني:

العربي (في ليبيا ومصر والسودان والأردن والعراق وسواحل شبه الجزيرة العربية الجنوبية والخليج العربي).

أما موقف بريطانيا من جامعة الدول العربية، فقد اتسم في البداية بالتردد والشك وعدم الاعتراف بالجامعة كمنظمة إقليمية، إلا بعد اعتراف الولايات المتحدة بها، أي في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠. وكان سفراء بريطانيا في العواصم العربية يتابعون نشاط الجامعة بدقة، ويحرصون على عدم تعارض هذا النشاط والاتفاقيات التي تعقد بين الدول العربية في إطارها مع المعاهدات المبرمة بين بريطانيا وبعض الدول الأعضاء فيها. ولم تتردد في الهجوم على الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزام، حينما اتخذ موقفاً مؤيداً لمصر في نزاعها مع بريطانيا حول مسألة جلاء القوات البريطانية عن التراب المصري، وإلغاء معاهدة التحالف الأنغلو - مصرية لسنة ١٩٣٦، في خريف ١٩٥١، وحرّضت رئيس وزراء العراق نوري السعيد وغيره من الساسة العرب على عدم التجديد له.

وهناك أيضاً الموقف البريطاني من القضية الفلسطينية، ولا سيما الموقف الشخصي لرئيس الوزراء أتلي ووزير خارجيته إرنست بيفن، اللذين لم يكونا مؤيدين للحركة الصهيونية ومشروعها في فلسطين، بخلاف موقف حزبهما (العمال) المناصر للصهيونية. ولكنهما اضطررا إلى الخضوع للضغوط الأمريكية والقبول بتوصيات اللجنة الأنغلو - أمريكية التي تضمنت السماح بدخول مئة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين. واستطاع الرئيس الأمريكي هاري ترومان تأمين الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.

ولمّا رفض العرب القرار، ودارت الحرب العربية - اليهودية بعد إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، حرمت بريطانيا حلفاءها العرب من الحصول على السلاح والذخيرة، بينما فتحت أبواب الولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا في وجه الوكالة اليهودية، وإسرائيل في ما بعد، للحصول على مختلف أنواع الأسلحة ومصانع الذخيرة. ولكي تحفظ بريطانيا ماء وجهها أمام العرب، تأخرت في الاعتراف بدولة إسرائيل مدة ثمانية أشهر، على الرغم من الضغوط الأمريكية عليها، وربطت هذا الاعتراف الواقعي (de facto) باعتراف الولايات المتحدة بالأردن. وسارعت إلى المشاركة في البيان الثلاثي في ٢٥ أيار/مايو ١٩٥٠، الذي نظم بيع الأسلحة الغربية إلى الدول العربية وإسرائيل على قاعدة التوازن بينهما، والاعتراف بحدود إسرائيل كما جاءت في اتفاقيات الهدنة التي عقدها مع الدول العربية، وليس وفقاً لقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وبذلك أضافت إسرائيل ٢٣ بالمئة من مساحة فلسطين إليها، من خلال حربها مع العرب.

واعترفت بريطانيا بوحدة ضفتي الأردن التي أعلنت في نيسان/أبريل ١٩٥٠، وشملت معاهدة التحالف التي أبرمتها مع الأردن في ١٥ آذار/مارس ١٩٤٨ أراضي الضفة الغربية. وبذلت الحكومة البريطانية جهوداً لمنع الدول العربية من اتخاذ قرار بفرض عقوبات على

الأردن بسبب عملية توحيد الضفتين. وقاومت المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وللشركات البريطانية المتعاملة معها.

والمسألة المعقدة المهمة هي مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر. فقد كانت مصر متحمسة لإعادة النظر في معاهدتها مع بريطانيا التي أبرمتها سنة ١٩٣٦، من أجل جلاء القوات البريطانية عن الأرض المصرية وتأمين وحدة مصر والسودان. وبعد مفاوضات متقطعة بين الحكومتين امتدت من سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٥١، لم تستجب بريطانيا للمطالب المصرية، وهو ما دفع رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس إلى إلغاء المعاهدة من جانب واحد في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١. واستمر التوتر في العلاقات البريطانية - المصرية حتى قيام انقلاب ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، الذي أطاح الملكية في مصر. وكانت الولايات المتحدة طوال مدة المفاوضات الأنفة الذكر تمارس ضغوطها على بريطانيا من أجل الموافقة على وحدة مصر والسودان تحت التاج الملكي، غير أن بريطانيا عارضت ذلك بشدة، وكانت الإدارة الأمريكية تعتقد أن وحدة مصر والسودان هي الثمن الذي ستقبل به مصر للانضمام إلى المشروع الغربي للدفاع عن الشرق الأوسط.

لم تحرك بريطانيا ساكناً عندما أُطيح فاروق، على الرغم من وجود ٨٠ ألف جندي بريطاني في منطقة قناة السويس. ولم تسع بريطانيا، حسب تعبير ونستون تشرشل، إلى الظهور «كالمدافعين عن كبار الملاكين والباشوات ضد الإصلاحات من أجل الفلاحين». واستؤنفت المفاوضات الأنغلو - مصرية في عهد الثورة المصرية، وبدئ بحل مشكلة السودان بإبرام اتفاقية بين الطرفين لإقامة حكم ذاتي فيه، تمهيداً لتقرير مصيره، وتم ذلك في ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٣. وتركزت المفاوضات بعد ذلك حول الجلاء. وأثمرت الضغوط الأمريكية على بريطانيا بإبرام اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤.

كانت الجهود البريطانية منصبة، خلال مفاوضاتها مع مصر، على إقناع مصر بالانضمام إلى حلف غربي للشرق الأوسط، من أجل الإبقاء على قاعدتها العسكرية في قناة السويس مقراً رئيسياً وقاعدة للحلف الذي سيحل محل معاهدة ١٩٣٦. وردت مصر منذ البداية على البيان الثلاثي بميثاق الضمان الجماعي العربي، الذي اعتبرته بريطانيا غير واقعي لأن إسرائيل ليست عضواً فيه. ولذا قدمت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا مشروع القيادة العليا للشرق الأوسط، كبديل للميثاق. ولم تعر بريطانيا اهتماماً لمشروع فاضل الجمالي بشأن الوحدة العربية في مطلع سنة ١٩٥٤، واعتبرت أن الغاية من المشروع هي الدعاية لحكومة الجمالي، وشجعت باكستان وتركيا على إبرام ميثاق بينهما في ربيع سنة ١٩٥٤، وهو الميثاق الذي كان تمهيداً لحلف بغداد.

وكان من التطورات آنذاك أيضاً مساعي بريطانيا لعزل ليبيا عن جامعة الدول العربية وربطها بالميثاق التركي - الباكستاني، بتوقيع اتفاقية مع تركيا. أما المحميات البريطانية في الخليج العربي، فقد حاولت بريطانيا عزلها عن بقية البلاد العربية، بعد أن شاركت

شركاتها النفطية مثيلاتها الأمريكيات والأوروبيات في التنقيب عن النفط في المحميات واستخراجه. وسعت بريطانيا إلى قطع صلاتها بالجامعة طوال هذه الفترة، وعزلت أيضاً محمياتها في جنوب اليمن، غير أن النهوض القومي الذي شهده الوطن العربي في الخمسينيات امتد إلى المحميات عن طريق الدراسة في الجامعات المصرية، وعن طريق إذاعتي القاهرة وصوت العرب. واستطاعت الحركات القومية العربية بلوغ جنوب اليمن بعد منتصف الخمسينيات، وتأسس نوى لها هناك، ما لبثت أن تحولت إلى حركة وطنية شديدة المراس في مقاومتها للاستعمار البريطاني.

- ٢ -

وقد تجلّى موقف بريطانيا من الوحدة العربية والتضامن العربي بين سنتي ١٩٥٥ و ١٩٦٦، في دورها في قيام حلف بغداد في شباط/فبراير ١٩٥٥، وجهودها الكثيفة لضم الأردن وسورية ولبنان إلى الحلف المذكور، وفشلها في ضم الأردن إلى هذا الحلف، بالرغم من الإغراءات والضغوط التي مارسها عليه طوال سنة كاملة. وكان فشلها في سورية ولبنان مؤشراً على تراجع النفوذ السياسي البريطاني في المشرق العربي. وبلغ هذا النفوذ أدنى مستوياته بعد عزل الفريق جون غلوب والقيادة البريطانية للجيش الأردني في ١ آذار/مارس ١٩٥٦، والعدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦.

وقد تدخلت بريطانيا لدى الولايات المتحدة للحيلولة دون منح مصر قرضين من الخزانة الأمريكية ومن البنك الدولي لبناء السد العالي في أسوان. ونجحت في ذلك في تموز/يوليو ١٩٥٦، بسبب امتناع مصر عن قبول الشروط القاسية التي عُرضت عليها مقابل الحصول على القرضين المذكورين. وردّ الرئيس المصري جمال عبد الناصر على هذا الرافض بتأميم شركة قناة السويس التي كانت بريطانيا تملك ٤٤ بالمئة من أسهمها. صممت الحكومة البريطانية برئاسة أنتوني إيدن على غزو مصر وإطاحة عبد الناصر والسيطرة على القناة بالقوة. وتأمرت لهذه الغاية مع فرنسا التائقة إلى القضاء على نظام عبد الناصر الذي أمد الثورة الجزائرية بالسلاح والعتاد والمال والدعم الدبلوماسي والإعلامي، ومع إسرائيل المتحمسة للقيام بحرب استباقية لتحطيم الجيش المصري، الذي أخذ يتسلح بالأسلحة الحديثة من الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية.

وفي الوقت الذي بذلت فيه جهود أمريكية للحيلولة دون العدوان العسكري على مصر، اشتكى إيدن ووزير خارجيته سلوين لويد من السلوك السياسي الأمريكي خلال هذه الأزمة. ولما أقدمت الدول الثلاث على غزو مصر، تعاونت الولايات المتحدة برئاسة أيزنهاور مع الاتحاد السوفياتي وأفشلا العدوان، وأجبرا الدول المعتدية على سحب قواتها من الأراضي المصرية في ربيع سنة ١٩٥٧. وقد أسفرت حرب السويس عن سقوط حكومة إيدن، التي فشلت في تحقيق أهدافها من هذه الحرب. وفقدت بريطانيا مكانتها في الوطن العربي، وحلت محلها الولايات المتحدة بإعلان مبدأ أيزنهاور في بداية سنة ١٩٥٧.

كان حزب المحافظين البريطاني يرى في الرئيس عبد الناصر، الذي سطع نجمه بقوة في الوطن العربي، دكتاتوراً لا يختلف عن هتلر وموسوليني. ولما أعلنت الوحدة بين سورية ومصر، بقيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط/فبراير ١٩٥٨، اعتبر رئيس الحكومة البريطانية هارولد مكميلان ذلك الحدث «دليل شؤم»، واندفعت حكومته تشجع العراق والأردن على الاتحاد للوقوف في وجه الوحدة الجديدة. ولما طلب نوري السعيد من الحكومة البريطانية منح الكويت الاستقلال وضمها إلى الاتحاد العربي، رفض مكميلان ذلك وأصر على استمرار الحماية البريطانية عليها.

وتدخلت بريطانيا لحماية النظام الأردني في ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٨، أي بعد يومين من وقوع الانقلاب العسكري في بغداد الذي قضى على الأسرة المالكة فيه. ونزلت القوات البريطانية في عمّان، وبقيت في البلاد حتى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨. وخشي مكميلان من امتداد الثورة في العراق إلى الخليج والمحميات البريطانية فيه، ولكنه رحب بالانقلاب العسكري الذي جرى في سورية في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٦١ وأدى إلى انفصالها عن مصر.

وأبدت الحكومة البريطانية ارتياحها إلى انضمام المغرب وتونس إلى جامعة الدول العربية في أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، معتبرة انضمامهما عاملاً إيجابياً لزيادة عدد الدول المعتدلة فيها، والتخفيف من نفوذ الدول الثورية، وعلى رأسها مصر عبد الناصر. وسعت حكومة مكميلان لدى الإدارة الأمريكية إلى مساندة ملك المغرب محمد الخامس والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة باعتبارهما من أنصار التعاون مع الغرب.

دفع الانقلابان العسكريان اللذان حدثا في العراق وسورية في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٦٣ على التوالي، الحكومة البريطانية إلى الاهتمام بدراسة أحوال الحركة القومية العربية بفرعها الناصري والبعثي، لاتخاذ الموقف المناسب منها. وصدر عن وزير الخارجية دوغلاس - هيوم في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ مذكرة بعنوان «السياسة البريطانية تجاه الرئيس عبد الناصر والناصرية والقومية العربية». وأكد دوغلاس - هيوم أن المصالح البريطانية تتلخص في الحصول على النفط العربي والإبقاء على النمط القائم للاستثمار والربح والفوائد فيه، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، وإبعاد النفوذ السوفياتي عنها. وذهب إلى أن الموقف البريطاني من عبد الناصر يجب أن لا يقوم على العداء له، وإنما على التقاء مصالح بريطانيا مع مصالحه في أمور مثل: دعم استقلال الكويت، ونقل نفط الخليج عبر قناة السويس، ومقاومة الشيوعية. وقرر ضرورة قيام تعايش مع القومية العربية وإظهار التعاطف معها، وترك كل بلد عربي يختار طريقه للخلاص من أي تدخل خارجي، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والتنسيق مع الولايات المتحدة في سياسة الدولتين تجاه البلاد العربية.

لم تتغير هذه السياسة مع تولي دوغلاس - هيوم رئاسة الحكومة سنة ١٩٦٤؛ إذ ركزت وزارة الخارجية في عهده على دراسة حزب البعث العربي الاشتراكي وعلاقته بالرئيس

عبد الناصر، وموقف الجانبين من الوحدة العربية، وعلى الانقسام في الوطن العربي بين الدول الثورية أو التقدمية والدول التقليدية أو المعتدلة، والصراع بينها خلال السنوات ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦ وصولاً إلى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وموقع مصلحة بريطانيا في هذا الصراع.

عولج موقف بريطانيا من جامعة الدول العربية بين سنتي ١٩٥٦ و١٩٦٦، بناءً على دراستين أعدتهما وزارة الخارجية البريطانية: الأولى صدرت في آب/أغسطس ١٩٦٠ بعنوان «الوضع الراهن للجامعة العربية»، والثانية صدرت في أيار/مايو ١٩٦٧ بعنوان «مذكرة مشتركة لدائرة الأبحاث: الجامعة العربية ١٩٦١ - ١٩٦٧». ركزت الدراستان على ضعف الجامعة وعلى انقسام الدول الأعضاء فيها إلى كتل وتجمعات تحولت في الستينيات من القرن العشرين إلى تجمعات إقليمية، مثل تجمع دول المغرب العربي، وتكتلات اقتصادية، مثل تكتل الدول المنتجة للنفط، وتكتل الدول غير المنتجة للنفط. وبينت الدراستان عجز الجامعة عن حل النزاعات بين الدول الأعضاء، وعن تحقيق أهدافها الواردة في ميثاقها.

- ٣ -

تمحور موقف بريطانيا من الوحدة العربية بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٨٠، حول الانسحاب البريطاني من الجنوب العربي والخليج، والدوافع المحلية لهذا الانسحاب، ودور حركات المقاومة الوطنية فيه. وقد بدأ الانسحاب من جنوب اليمن في نهاية سنة ١٩٦٧، وتم الاستقلال الوطني بعد نضال بالسلاح امتد عدة سنوات وانتهى باستيلاء الجبهة القومية على السلطة. وانتهى نظام الحماية في إمارات الخليج العربية في نهاية سنة ١٩٧١، بعد جهود كبيرة بذلتها الحكومة البريطانية لإقامة اتحاد يشمل هذه الدول التسع، من أجل الحيلولة دون ضمها إلى العراق أو إلى العربية السعودية، والإبقاء على النفوذ السياسي البريطاني فيها. ونجحت الحكومة البريطانية في دفع إمارات ساحل عُمان المتصالح إلى الاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، مثلما نجحت في تحقيق استقلال البحرين في السنة ذاتها، بعد تسوية مشكلتها مع إيران، وهي السنة نفسها التي استقلت فيها قطر أيضاً. وبذلك ضمنت بريطانيا مصالحها النفطية والاقتصادية الأخرى في هذه الإمارات الغنية.

ومدت بريطانيا يد المساعدة العسكرية والفنية إلى سلطنة عُمان بغية القضاء على ثورة ظفار التي امتدت سنوات عدة. وقد ساهمت القوات الإيرانية، إبان عهد الشاه محمد رضا بهلوي، في القضاء على الثورة التي كان لعوامل داخلية في الثورة دور في عزلها والقضاء عليها سنة ١٩٧٥.

كان رأي بريطانيا الرسمي بشأن الصراع العربي - الإسرائيلي، ولا سيما موقفها من تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن وروافده، ومحاولات الدول العربية المحيطة بفلسطين تحويل

روافد الأردن إلى أراضيها، وتهديد إسرائيل للدول العربية بحرب استباقية لمنع العرب من إنجاز مشاريعهم المائية، وأن لا مبرر لإسرائيل لشن حرب على الدول العربية المجاورة لها، لأن هذه الدول لن تستطيع، مهما حولت من مياه روافد نهر الأردن، أن تحصل على حصتها من المياه كما وردت في مشروع المهندس الأمريكي إريك جونستون، مبعوث الرئيس الأمريكي أيزنهاور إلى المنطقة سنة ١٩٥٣.

أما موقف الحكومة البريطانية العمالية برئاسة هارولد ويلسون من حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فكان مثيراً للدهشة والغرابة، كما ورد في مذكرات ويلسون الشخصية؛ إذ برر ويلسون العدوان الإسرائيلي على مصر، معتبراً تسليح الجيش المصري بالأسلحة السوفياتية، وخطابات عبد الناصر المعادية لإسرائيل، وتحريك قواته نحو حدود مصر مع إسرائيل لردعها عن الاعتداء على سورية، وطلبه سحب قوات الطوارئ الدولية، وموافقة يوثانت، الأمين العام للأمم المتحدة على الطلب، دافعاً لإسرائيل كي تقدم على توجيه الضربة الاستباقية. وأيدت حكومة ويلسون إسرائيل باعتبار خليج العقبة ومضائق تيران ممرات دولية. وسعت إلى الضغط على مصر للسماح لإسرائيل بمرور سفنها عبر هذه الممرات. وقد غاظه اتهام حكومته بالمشاركة في الضربة الجوية الإسرائيلية التي استهدفت المطارات المصرية عند بدء القتال في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ووصف الاتهام بـ «الكذبة الكبرى».

وقامت سورية والعراق والسودان بقطع علاقاتها مع بريطانيا، وأضرب عمال النفط العرب في البحرين والكويت وليبيا لمدة أسبوع، رداً على تعاطف الغرب مع إسرائيل. وكان مندوب بريطانيا في الأمم المتحدة اللورد كارادون دور مميز في صوغ قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٢٤٢) في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، الذي نص على مبادلة الأرض بالسلام، وسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية، مقابل إقامة سلام بين العرب وإسرائيل. وقامت الحكومة العمالية البريطانية بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٧٠ ببذل جهود لدى الإدارة الأمريكية والحكومة السوفياتية وأطراف الصراع، للتوصل إلى تسوية عربية - إسرائيلية، وقدمت مقترحات لهذه الغاية سنة ١٩٦٩، غير أن جهودها في هذا الصدد باءت بالفشل بسبب ضعف نفوذها الدولي ولدى أطراف الصراع، وترددها في الاقدام على أي مبادرة، خوفاً على مصالحها في المنطقة.

ولما جاءت حكومة إدوارد هيث المحافظة بعد حكومة العمال سنة ١٩٧٠، واستمرت حتى سنة ١٩٧٤، واجهت مشكلة خطف طائرة العال الإسرائيلية في مطار هيثرو في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، وقد حلت المشكلة بوساطة من الرئيس عبد الناصر قبل وفاته بأيام. واتخذت حكومة هيث موقف الحياد من مشروع روجرز لوقف حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل. وحينما أبدى الرئيس أنور السادات، خليفة عبد الناصر، مزيداً من المرونة في المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل، شجعت حكومة هيث على ذلك، وسعت إلى استعادة ثقة العرب بالغرب من خلال الضغط على الولايات المتحدة لدفع إسرائيل إلى قبول تسوية شاملة مع العرب.

كانت حرب رمضان (تشرين الأول/أكتوبر) ١٩٧٣ مفاجئة للحكومة البريطانية. وقد شغل الحظر النفطي العربي بال هيث وحكومته، فسعى هيث لدى الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى إصدار بيان مشترك يتضمن دعوة إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. واتصل هيث بالرئيس الأمريكي نيكسون لإرسال قوات دولية إلى ميادين القتال لإنقاذ الجيش المصري الثالث المحاصر، والبدء في التفاوض لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٢٤٢). وواصلت حكومة هيث خلال سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٤ جهودها لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتطبيق قرارات مجلس الأمن من أجل تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

ولما خلفت حكومة حزب العمال برئاسة ويلسون حكومة هيث في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، واصلت الجهود البريطانية السابقة في التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، بعد أن تولى جيمس كالاهاان وزارة الخارجية. غير أن هنري كيسنجر، الذي تولى وزارة الخارجية الأمريكية، لم يتح لبريطانيا أن تقوم بدور فاعل أو ذي أثر في المفاوضات التي أجراها مع الأطراف العربية والإسرائيلية. وانفرد كيسنجر بالرئيس السادات، ونجح في التوصل إلى الفصل بين القوات المتحاربة على مراحل، بانسحابها إلى مسافات محدودة على أرض المعركة في مصر وسورية. وتمكن من عزل مصر عن سورية في دبلوماسية الخطوة الخطوة التي انتهجها. وعلى صعيد حقوق الفلسطينيين، ذهبت حكومة العمال الجديدة إلى أبعد مما ذهبت إليه حكومة المحافظين السابقة؛ فقد أشار المحافظون إلى أماني الفلسطينيين المشروعة، بينما أشارت حكومة العمال إلى الفلسطينيين كـ «شعب»، وإلى «حقوقهم السياسية المشروعة». واتخذت بالمقابل موقفاً متحفظاً من منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من وجود ممثل للمنظمة في لندن. واقترح المندوب البريطاني في الأمم المتحدة ضد قرار يمنح المنظمة صفة «مراقب» في الأمم المتحدة. وامتنع المندوب نفسه عن التصويت على مشروع قرار عربي قدم إلى مجلس الأمن الدولي لتفسير قرار مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) والرقم (٣٣٨) في مطلع سنة ١٩٧٦.

بذلت حكومة كالاهاان، التي خلفت حكومة ويلسون في نيسان/أبريل ١٩٧٦، نشاطاً كثيفاً لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط. ودعمت الرئيس السادات في توجهه نحو الحل السلمي، ولا سيما بعد انتخاب جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة في خريف ١٩٧٦، وزيارة السادات للقدس المحتلة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. وظل كالاهاان على اتصال مستمر مع الرئيس السادات ومع رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن طوال مدة محادثاتهما التي جرت في منتجع كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وأسفرت عن توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد.

تابعت الحكومة البريطانية الحرب الأهلية اللبنانية منذ بداياتها، والمخططات الإسرائيلية للتدخل فيها، إلى أن جاءت إلى الحكم حكومة المحافظين برئاسة مارغريت

تاتشر في أيار/مايو ١٩٧٩. ولم يكن لحكومة العمال التي سبقتها موقف يذكر من الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨، سوى موافقة مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن الرقم (٤٢٥). ولما اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، متذرة بتعرض سفير إسرائيل في لندن لمحاولة اغتيال في ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢، وحاصرت العاصمة اللبنانية، لم تشر تاتشر في مذكراتها إلى هذا الحدث الخطير، واكتفت بذكر الضغوط الأمريكية والأوروبية واللبنانية التي مورست عليها لإرسال قوات بريطانية للمشاركة مع القوات المتعددة الجنسيات في لبنان لمساعدة حكومته وجيشه في استعادة سلطتهما على الوضع الداخلي، بعد المذابح التي جرت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في ضواحي بيروت، فوافقت على إرسال مئة جندي فقط لهذه الغاية، وما لبثت أن سحبتهم في آذار/مارس ١٩٨٤.

لم تحبذ تاتشر سياسة حكومة العمال التي سبقتها في تأييدها لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، كما يذكر وزير خارجيتها دوغلاس هيرد في مذكراته. وكان هيرد يخالف رئيسه في موقفها المؤيد لإسرائيل بدون أن يجرؤ على إظهاره أمامها. وقد رفضت استقبال وفد عربي رفيع المستوى لوجود ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية فيه. وأعربت في مذكراتها عن إعجابها الشديد بالشعب اليهودي، والأعضاء اليهود في وزارتها، والموظفين اليهود في مكتبها.

- ٤ -

تضمّن موقف بريطانيا من الوحدة العربية بين سنتي ١٩٨٠ و ٢٠٠٥، على ستة موضوعات رئيسية. أولها موقف بريطانيا من الاتحادات العربية التي أعلنت بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٩٠، بدءاً من «اتحاد الجمهوريات العربية» الذي أعلن سنة ١٩٧١ وضم مصر وليبيا وسورية. وقد شككت الحكومة البريطانية في نجاحه وجدواه. وثانيها مشروع «المملكة العربية المتحدة» لاتحاد الأردن وفلسطين، الذي أعلنه الملك حسين في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٢، واتخذت بريطانيا منه موقفاً محايداً، فلم تؤيده ولم تعارضه بسبب معارضة شديدة للمشروع من جانب منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الثورية، وعلى رأسها مصر السادات التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن. وثالثها «الجمهورية العربية الإسلامية» باتحاد ليبيا وتونس سنة ١٩٧٤، الذي رحبت بفشله السريع، ودعت الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية إلى دعم حكومة الهادي نويرة التي أنهت الاتحاد.

أما مجلس التعاون الخليجي، الذي ضم سناً من دول الخليج العربية سنة ١٩٨١ فقد رحبت به تاتشر واعتبرته عامل استقرار وحماية للمصالح البريطانية والغربية في المنطقة. وبدأ اهتمام الحكومة البريطانية بفكرة اتحاد المغرب العربي منذ سنة ١٩٧٤، فقدمت دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية دراسة حول الموضوع في تلك السنة، تناولت تطور الفكرة على الصعيد الواقعي، أي على صعيد العلاقات بين دول المنطقة الخمس (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)، وما اعترض تحقيق هذه الفكرة من عقبات وعراقيل

منذ استقلال هذه الأقطار الخمسة حتى سنة ١٩٧٤. وذهب معدو هذه الدراسة إلى أن على الرغم من هذه العقبات والعراقيل، فقد ظلت فكرة الاتحاد المغربي حية في أذهان القادة السياسيين المغاربة وفي ضمائر شعوبهم.

أُعلن الاتحاد رسمياً بإبرام معاهدة اتحاد المغرب العربي في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩، في مدينة مراكش، بحضور رؤساء الدول الخمس. وتابعت الحكومة البريطانية تطور العلاقات بين هذه الدول وما اعتراها من عقبات ومصاعب جمدت الاتحاد، وجعلته بين سنتي ١٩٨٩ و ٢٠٠٥ مجرد حبر على ورق، على الرغم من محاولات بعثه وتفعيله، التي منيت جميعها بالفشل. وأظهرت بريطانيا خلال هذه المدة عداها الشديدة لنظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، واتهمته بتقديم الدعم المالي للاتحاد الوطني لعمال المناجم في بريطانيا لتشجيعهم على الإضراب في عهد حكومة تاتشر (١٩٧٩ - ١٩٩٠)، وتزويد الجيش الجمهوري الإيرلندي بالمال والسلاح. ولذا أيدت تاتشر العدوان العسكري الأمريكي على ليبيا في نيسان/أبريل ١٩٨٦، على الرغم من أن الرأي العام البريطاني ومجلس العموم البريطاني عارضا العدوان وشجباه.

ولم يبد المسؤولون البريطانيون موقفاً من مجلس التعاون العربي، الذي تأسس في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩، وضم مصر والعراق والأردن واليمن، سوى الهجوم على العراق وعلى رئيسه صدام حسين، واتهامه بإنتاج أسلحة الدمار الشامل. وربما كان لقصر عمر المجلس دور في عدم الاهتمام به.

وقد عبّر سفير بريطانيا السابق في اليمن الشمالي تشارلز دونبار (١٩٨٨ - ١٩٩١)، بصورة غير مباشرة، عن موقف حكومته من وحدة شطري اليمن في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ بمقال نشره في المجلة الأمريكية *Middle East Journal* في سنة ١٩٩٢. وقد بين فيه العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على قيام الاتحاد. ثم تناول العقبات التي اعترضت مسيرة الاتحاد، مؤكداً أن الوحدة اليمنية ستدوم على الرغم من هذه العقبات.

واحتوى هذا الفصل موقف حكومة تاتشر من الصراع العربي - الإسرائيلي (١٩٧٩ - ١٩٩٠) كما نجده في مذكرات هيرد، وهو موقف منحاز إلى إسرائيل انحيازاً قوياً. ولعل هذا الموقف هو الذي دفع هيرد إلى التعبير عن موقف ناقد للسياسة الإسرائيلية ولتصرفات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

كما احتوى هذا الفصل موقف حكومة تاتشر من الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وكان موقفاً عجباً تداخلت فيه الأحقاد ضد العرب والمنافع التجارية والرغبة الشديدة في إنهاء الدولتين وتدميرهما. ومنذ بداية الحرب، اعتبرت تاتشر أن العراق هو الدولة المعتدية. وكان كل ما يهملها أن لا تمتد نيران الحرب إلى دول الخليج، المصدر الرئيسي لتزويد بريطانيا بالنفط الخام. وحينما تعرض النقل البحري الغربي في الخليج للتهديد من الدولتين المتحاربتين، شاركت بريطانيا في الحراسة البحرية العسكرية لنقلات النفط.

ولم تتردد الحكومة البريطانية في تزويد العراق وإيران بالأسلحة، في البداية، ثم ركزت مبيعاتها على العراق، وقدمت له تسهيلات مالية لهذه الغاية. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، أعلن جفري هاو، وزير الخارجية البريطاني، في مجلس العموم أن سياسة حكومته تقوم على عدم الانحياز إلى أي من طرفي النزاع، والامتناع عن تزويدهما بالأسلحة المدمرة. غير أن الحكومة البريطانية لم تلتزم بهذه السياسة؛ إذ ما لبثت أن أوفدت وزير التجارة والصناعة، ألان كلارك، إلى بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ لتشجيع الحكومة العراقية على طلب المزيد من التجهيزات العسكرية والمواد الكيميائية التي تستعمل في صناعة الأسلحة الكيميائية. ووصلت قيمة هذه التجهيزات والمواد التي استوردها العراق من بريطانيا بين سنتي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ إلى ٣٥١٧ مليون جنيه استرليني. وساهمت بريطانيا في مشروع المدفع العملاق الذي بدأ في مطلع سنة ١٩٨٨، وانتهى باغتيال الخبير الكندي المسؤول عنه، وهو د. جيرالد بول، في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٠.

وساءت العلاقات بين بريطانيا والعراق في بداية آذار/مارس ١٩٩٠، بسبب إعدام الصحفي البريطاني الجنسية، الإيراني الأصل، فارزاد زوفت، لاتهامه بالتجسس لصالح إسرائيل. وبلغت هذه العلاقات أدنى مستوياتها بعد غزو العراق للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وقامت تاتشر بدور تحريضي لدفع الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) بحشد القوات الأمريكية على أرض العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى، وإنشاء ائتلاف دولي، من خلال مجلس الأمن الدولي، لتحرير الكويت. واتخذ المجلس المذكور قرارات قاسية للغاية ضد العراق، وفرض عليه حصاراً دولياً شاملاً استمر حتى قيام القوات الأمريكية والبريطانية باحتلاله في ربيع ٢٠٠٣. وتعاونت حكومة تاتشر وخليفاتها حكومة جون ميجور مع الإدارة الأمريكية في «عملية عاصفة الصحراء» التي أدت إلى إخراج القوات العسكرية العراقية من الكويت في آذار/مارس ١٩٩١. وبلغ عدد القوات البريطانية التي شاركت في هذه الحرب ٤٥ ألف جندي. وكانت خسائر بريطانيا فيها ست طائرات تورنيادو و٤٧ قتيلاً.

ومنذ بداية الغزو العراقي للكويت، جمدت الحكومة البريطانية الأصول المالية العراقية والكويتية في مصارفها، وفرضت عقوبات شديدة على استيراد البضائع من العراق وتصديرها إليه. وساهمت مع الولايات المتحدة في فرض الحصار الجوي والبحري على العراق. واستمر هذا الحصار بموجب قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٦٨٧) تاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١. وكان لبريطانيا دور رئيسي في إصدار قرارات عديدة من مجلس الأمن، كان من أهمها ما يتصل ببرنامج النفط مقابل الغذاء ونزع أسلحة العراق. وأعلنت بريطانيا مع الولايات المتحدة منطقتي حظر جوي في شمال العراق وجنوبه في حزيران/يونيو ١٩٩١ وآب/أغسطس ١٩٩٢ على التوالي. وواصلتا قصف المواقع العسكرية والمدنية العراقية طوال هذه المدة حتى قررتا غزو العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣. واستهدف القصف محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومنشآت تنقية المياه، ونظم توزيع المياه، والمنشآت الهاتفية واللاسلكية، ومحطات البث، ومصانع إنتاج الغذاء، ومعامل الحليب المجفف،

ومعامل المشروبات، ومصانع النسيج، ومصانع تجميع السيارات والحافلات، والقاطرات والسكك الحديدية، والجسور، وآبار النفط، والمواقع الأثرية، والجامعات والمدارس والمستشفيات. وكان لذلك كله آثاره المدمرة في العراق وشعبه.

بقي مييجور رئيساً للحكومة البريطانية حتى الانتخابات النيابية التي أجريت في أيار/ مايو ١٩٩٧، وحصل فيها حزب العمال على أكثرية المقاعد في مجلس العموم، وألف توني بليز الحكومة. وعين روبين كوك وزيراً للخارجية.

تعاونت حكومة بليز العمالية تعاوناً تاماً مع إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) في سياستها تجاه الشرق الأوسط بعامة، وفي موقفها من العراق بخاصة. فقد تعاونتا على فرض أقصى العقوبات الاقتصادية والعسكرية على العراق، وعلى التفتيش عن برامج أسلحة الدمار الشامل، لكن لم يعثر مفتشو الأمم المتحدة على ما يؤكد فعالية هذه البرامج طوال هذه المدة. وخططت حكومتا الدولتين لغزو العراق عسكرياً، وتكوين ائتلاف دولي للمشاركة في هذا الغزو الذي تم في ربيع ٢٠٠٣.

وعلى الرغم من المعارضة القوية للحرب على العراق داخل الوزارة البريطانية وفي صفوف حزب العمال الحاكم، وفي الرأي العام البريطاني والأوروبي، فقد أصر بليز على المضي مع إدارة بوش لاحتلال العراق. وكانت مشاركة بريطانيا بارزة في الائتلاف الدولي، إذ بلغ عدد قواتها التي شاركت في الحرب على العراق ٤٠ ألف مقاتل. وتمكنت من احتلال جنوب العراق، أي منطقة البصرة وما يجاورها. واعتبرت حكومة بليز نفسها بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ شريكاً فاعلاً في احتلال العراق. وقد تعرض بليز لنقد شديد من وسائل الإعلام البريطانية ومن المعارضة السياسية التي نعتته بالكذاب («Bliar»)، ووصفت الحجج والمبررات التي ساقها للمشاركة في الحرب على العراق بـ «التلفيق» و«التزوير». لكن بليز دافع عن موقفه هذا في مذكراته السياسية التي نشرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في ١٠٥ صفحات □